

زاوية حارة



فيصل الصوفي

اعتذار الإصلاح

حرب صيف ١٩٩٤م لم تكن الحرب الوحيدة التي شنّها اليمنيون ضد بعضهم.. لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة.. فبعدها وقعت حروب صعدة، وقبلها كانت حرب ١٩٦٢-١٩٧٠م والحرب بين الشمال والجنوب في عام ١٩٧٢م وعام ١٩٧٩م وحرب المناطق الوسطى التي استمرت إلى عام ١٩٨٢م وحرب يناير ١٩٨٦م، إلى جانب حروب صغيرة طائفية وقبيلية.. فاليمانيون تفردوا عن الشعوب العربية بأشياء كثيرة من بينها أنهم كانوا أكثر حروباً فيما بينهم.. والتاريخ اليمني المعاصر قد سجل في صفحاته مآسي كثيرة.

وبعض الحروب كان لا بد منها، وأعني بذلك الحروب الوطنية ضد الاستعمار والقوى الملكية والحرب التي ما كان للوحدة بقاء بدونها، وفرضت تلك الحرب فرضاً.. كان أسوأ ما فيها مشاركة الأحزاب والقوى الدينية المتطرفة فيها، وقيامها بإضفاء صبغة الحرب الدينية عليها، فذلك هو ما جعلها أكثر بشاعة، وذلك من مميزات الحرب الدينية التي تبقى آثارها وتسحب نتائجها على المستقبل، ولاحقاً حدث مثل ذلك في حروب صعدة، ولا تزال تجلياتها الدينية مستمرة في الحرب الجارية بين حزب الإصلاح والسلفيين من جهة، والحوثيين من جهة أخرى.

هل لدى اطراف تلك الحروب استعداد للاعتذار عنها اليوم؟ الاعتذار عن الحروب الوطنية سوف يعتبر إهانة للحركة الوطنية والثورة والوحدة، وإهانة للتاريخ المشرق وإهانة لليمنيين أنفسهم.. ولكن هذا شيء والاعتذار عن الأخطاء التي رافقت الحروب الوطنية شيء آخر مختلف، وخاصة الأخطاء التي ارتكبت قبل وبعد وأثناء حرب ١٩٩٤م.

قياديون في حزب الإصلاح تحدثوا بمناسبة ٧ يوليو وفي بالهم أن ذاكرة هذا الشعب رديئة جداً.. زعموا أن علي عبدالله صالح يتوجب عليه الاعتذار للجنوبيين، وفي رأي محمد قحطان أن الرئيس عبده لم منصور هادي يجب أن يعتذر لهم أيضاً.. يعتذر عما حدث بعد حرب ١٩٩٤م من إقصاء للمدنيين والعسكريين، ومن نهب للممتلكات العامة والخاصة في الجنوب.

وعندي أنه يتوجب الاعتذار عن الخطأ الاستراتيجي.. والذي تمثل في السماح لحزب الإصلاح والجماعات الجهادية بالمشاركة في تلك الحرب.. شريكاً للوحدة اختلفا وتم دفعهما نحو الحرب، وكانت الحرب على وحدة وانفصال وطرفاً يمينيين مسلمين.. وأدى السماح لحزب الإصلاح والجماعات الجهادية المتطرفة بالمشاركة في الحرب إلى إضفاء الصبغة الدينية عليها، وصورها أنها حرب بين مسلمين وملحدين.. شيوخ حزب الإصلاح أفتوا بذلك، وهناك فتوى مشهورة للديلمي أباح فيها قتل المواطنين الجنوبيين غير المحاربين لأنهم يشكلون مانعاً يحول دون الوصول إلى جيش الحزب الاشتراكي «الملاح».. وإلى جانب الفتاوى رفَعوا شعارات الحرب الدينية في كل مكان منها «شهداؤنا في الجنة وقتلناهم في النار» أي القتل الجنوبيين، ومنها أيضاً «من جهز غازياً فقد غزى.. من لم يغز ولم يحدث نفسه بالغزوات ميتة جاهلية».. وبهذه الحرب الدينية وقعت البشاعات في الجنوب.. إبادة عشوائية وسبى ونهب بدعوى أن ما بيد «الكفار» صار غنائم للمسلمين الاصلاحيين والجهاديين.. وبعد الحرب استمر أثر الحرب الدينية عن طريق نقل ميراث الحزب «الكافر» إلى حزب الإصلاح.. فكل ما كان بأيدي الاشتراكي من مقرات ووظائف عامة كان من حصة حزب الإصلاح، أما الأراضي والمباني في الجنوب فحدثت ولا حرج.. المباني الحكومية.. دور السينما.. منازل المسؤولين الذين فروا إلى الخارج بما فيها منزل عالم البيض سطا عليها الإصلاح وشركاؤه.. وسيطروا على مساحات من الأراضي مرتفعة الثمن باسم الاستثمار..و..و.

لذلك عندما يتحدث قياديو الإصلاح عن الاعتذار للجنوبيين فهم محقون.. وعليهم أن يعتذروا كاشخاص وكحزب.. وقبل أيام قرأت أن الشيخ حميد الاحمر قرر الاعتذار وطلب من البيض أن يحضر لاستلام منزله.. وليت الشيخ يصدق وإذا صدق نحت بقية الاصلاحيين للاقتداء به ونحت شيوخ الحزب على إلغاء تلك الفتاوى اللعينة.

الحوار من أجل الوطن

ان يكون من أجل الوطن وأن ينطلق من مبدأ الحقوق والواجبات والتحرر من الخلفيات السلبية وتصفية العقول من كل الشوائب والتخلي عن المشاريع الشخصية الضيقة خاصة وان اليمانيين لم يتبق امامهم إلا القليل بعدما استطاعوا تحقيقه من منجزات وكانوا اصحاب الريادة في تحقيق السلوك الديمقراطي في ظل هذه التغييرات التي عصفت بالمنطقة العربية، فعلى اليمانيين التفاعل مع القضية الوطنية بعقل وروية بما يخدم الوطن ويجنبه الصراعات ويحفظ وحدته وسلامه ارضيه.

إن الحوار الوطني بعيداً عن الصراعات والمنكافات يعكس مدى الشعور بالانتماء للوطن والوفاء له.. أما أن الألوان لوقفه جادة من الجميع لتغليب مصلحة الوطن على كل المصالح؟! أما الآن لوقفه تأمل لما خلفناه من اضرار حصدها الوطن؟

نقول للجمع: يكفي.. يكفي صراعات.. فإذا لم ينتصر الوطن سيكون الجميع خاسراً!!

المشترك والانقلاب على الشرعية

لأنه بذلك الالتزام الصارم جنب البلاد والعباد مزال الاحتراب والتدمير الذي خطط له اعداء اليمن، كما أن ذلك الالتزام الفريد من نوعه رغم الاجراءات التعسفية التي تعرضت لها قيادات المؤتمر في مختلف المواقع في أجهزة الدولة قد أكسب المؤتمر الشعبي العام الاحترام والتقدير الاقليمي والعالمي، حيث أدرك الجميع بأن المؤتمر الشعبي العام إرادة شعبية تستمد قوتها من الإرادة الإلهية.

إن الواجب أمام تداعيات المحاولات الانقلابية على المبادرة الخليجية والشرعية الدستورية التي تقودها بعض القيادات داخل اللقاء المشترك من خلال الكيانات غير الشرعية يتطلب من العقلاء والنبلاء في المؤتمر واللقاء المشترك الوقوف أمامها بجديّة لقطع الطريق على العدوان على اليمن من جديد والتكاتف لحماية اليمن بإذن الله.

والقانونية تهدف الى الانقلاب على المبادرة والواقع، مع أن هذا الادراك الذي بدأ يظهر في قيادات الاشتراكية والنصارين وغيرهما من قيادات الاحزاب الاخرى يأتي في إطار الالتزام بالثوابت الوطنية والعهود والمواثيق واحترام الوفاء بكل الالتزامات التي شهد عليها الانشقاع والاصدقاء في العالم.

إن القيادات السياسية ذات التجربة الوطنية المتميزة في العمل الوطني داخل اللقاء المشترك تدرك أن الالتزام الصارم الذي ابتدأه المؤتمر الشعبي العام بالمبادرة الخليجية والألية التنفيذية رغم الجور الذي لحقته بالمؤتمر الشعبي العام وانتزعت منه حقه في الأغلبية، قد بات محل احترام الشعب اليمني بكل مكوناته السياسية



د. علي مطهر العثري

للانقلاب على الديمقراطية والتعددية الحزبية وعدم القبول المشترك، كما أن التحدي الصارخ الذي يتبناه محمد باسندوة ضد المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية منهج جديد ليسوموا الوطن من خلاله سوء العذاب، وكان ما حدث منذ بداية ٢٠١١م وحتى اليوم لا يكفي الحاقدين الذين لا يرون أنفسهم الا في مستنقع التحديات والعنتريات الوهمية والتباهي بتدمير الوطن والعدوان على قيمه ومبادئه وأخلاقيات الانسان اليمني التي عرف بها عبر العصور المختلفة.

إن البيانات الانقلابية التي يصدرها من يضعون رجلاً في الوفاق وأخرى في حافة التدمير والخراب، لا تبشر بخير على الاطلاق، وكنا قد حذرنا ونبهنا من الكيانات غير القانونية التي تنشئها أحزاب اللقاء المشترك وقلناً إن تلك الكيانات هي صورة واقعية

عدوانية المشترك

باسندوة الذي - للأسف - نقولها إنه لا حول ولا قوة له في رئاسة حكومة تأتمر بالريون من مشاخر الاصلاح.. نعم لا أريد الخوض لأن مؤتمرا الشعبي العام قد شكل لجنة وهي على وشك الانتهاء من حصر قرارات الاقصاء والإبعاد التي طالت الكوادر والقيادات المؤتمرية من قبل وزراء المشترك في حكومة الوفاق، وسوف ترفع تقريرها إلى اللجنة العامة ليتم بعدها الفصل في هذا الموضوع الذي دون شك يعد دليلاً على عدم التزام أحزاب المشترك وقيادته من حزب الاصلاح لما نصت عليه المبادرة والقرار الدولي رقم (٢٠١٤).. حينها ستندحت ونكشف ليس فقط بالكلمات بل بالوثائق أبعاد المخطط الهادف إلى استبعاد المؤتمر الشعبي العام حزب الغالبية من الحياة السياسية.

إن مؤتمرا الشعبي العام بقيادة الزعيم علي عبدالله صالح لن يدع لأي كان أن يبعد المؤتمر عن الشعب لأنه جزء منه وارتبط اسمه ونضاله وإنجازاته بالشعب من أقصى اليمن إلى أقصاه.. والانتخابات خير شاهد على التفاف الشعب حول المؤتمر وزعيمه الذي تختلف معه في السابع عشر من شهر «تموز» يوليو الجاري بالذكرى الرابعة والثلاثين لتولييه قيادة الوطن.

وليتخذ إجراءات غير قانونية.. لسنا بصدد الحديث عن وزير المالية وما يقدم عليه من إجراءات تعسفية ضد الآخرين خاصة أعضاء وكوادر المؤتمر الشعبي العام بل بصدد الحديث عن حكومة لا تستطيع قيادة أو حكم وزرائها كيف ستتمكن من إدارة شؤون الدولة خلال الفترة الانتقالية التي أصبح الكثيرون من الناس يقولون إنها فترة الانتقال والهبر وحرمان الشعب مما كان يحصل عليه من خدمات إبان قيادة الزعيم علي عبدالله صالح للبلاد والممتدة لأكثر من ثلاثة عقود كانت رغم التحديات الضخمة التي واجهتها عقود خير وأمن واستقرار وإنجازات مازال التاريخ شاهداً على عظمتها.

إنني لا أريد الخوض أكثر في هذا الاسلوب المهجى الغبي الذي يمارسه بعض وزراء المشترك في حكومة الاستاذ

بعض وزراء المشترك يعتقدون أن أسلوب إقصاء عدد من أعضاء وكوادر المؤتمر الشعبي العام من وظائفهم سوف يبعث النظر عن سلوكياتهم التي برهنت فشلهم في إدارة شؤون الوزارات التي يحتلوها ضمن عكسة حكومة الوفاق التي يرأسها الاستاذ محمد سالم باسندوة وفقاً لما نصت عليه المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية

المزمنة التي جاءت بهذه الحكومة بطاقم وزرائها الفاشلين إن لم يكونوا معظهم - فاسدين.

الحقيقة التي باتت مكشوفة ومبرهنة بالوثائق ان أسلوب الاقصاء ما هو الا تنفيذ لأوامر بالريون كتنترول ترسل من أحد مشاخر حزب الاصلاح المتشدد الذي يقود أحزاب المشترك علناً والحكومة من الباطن.. وليس أدل على ما نقوله هنا إن قرارات الاقصاء التي نفذها وزير المالية صخر الوجيه مؤخراً بحق أكثر من مائة مؤتمري بصورة تعسفية ومخالفة للقوانين وإجراءات التعيين حاولت إلى جانب تنفيذ أوامر (الشيخ) إخفاء عمليات الفساد التي يمارسها في وزارة المالية منها ما جاء من اتهام مصدر رئيس الشهر المنصرم لهذا الوزير الحاقق حتى على نفسه انه «متمرد على القرارات والقانون

الثورة التي أهانت الشعب

هماً وعماً «وطر ومن قرح يقرح».

عار على حكومة الوفاق الوطني أن يجمع الاصدقاء تبرعات وهي من ظلت تقول إن البلد فيها ما فيها من خيرات حسان فأخرجوا لنا مما في الارض وأعطوها لأهلها من فقراء ومساكين.. سبعة أشهر ماذا قدمتم لنا غير العتب بالمال العام وتوزيعه على فلان وفلان ممن كان معكم يوم التقى الجمعان. أية ثورة تلك التي مرغت أنوفنا في التراب فصار رئيس الحكومة «يشحت» بأسنا لمليبيات أسياده من كل حذب وصوب حتى وصل الحال أن تفرش الشيلان في مساجد دول شقيقة لجمع التبرعات للمواطن اليمني داس بها كراماتنا وأنزل من قيمتنا نحن أهل الحكمة والايمان ونحن السابقون في ذلك لنصرة فلسطين ومسلمي أفريقيا - وبل فخر - قاتلكم الله أنا توفكون لقد أهنتم كرامة ٢٥ مليون نسمة..

خسوس عاماً من عمر الثورة السبتمبرية والاکتوبرية وهاماننا تطل الجبال، نعتز بانتمائنا لهذا البلد الطيب اليمن السعيد فكم من حكومات تعاقبت، هذه المدة لم نسمع البتة أن أحدا منهم قام بهذا العمل المشين والحزبي.. تخيلوا موقف المغترب اليمني هناك.. الله يكون في العون لا تزعلوا ولا تقلقوا أنتم مع باسندوة وسترون المزيد والمزيد والمزيد..

بعض وزراء المشترك يعتقدون أن أسلوب إقصاء عدد من أعضاء وكوادر المؤتمر الشعبي العام من وظائفهم سوف يبعث النظر عن سلوكياتهم التي برهنت فشلهم في إدارة شؤون الوزارات التي يحتلوها ضمن عكسة حكومة الوفاق التي يرأسها الاستاذ محمد سالم باسندوة وفقاً لما نصت عليه المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية

المزمنة التي جاءت بهذه الحكومة بطاقم وزرائها الفاشلين إن لم يكونوا معظهم - فاسدين.

الحقيقة التي باتت مكشوفة ومبرهنة بالوثائق ان أسلوب الاقصاء ما هو الا تنفيذ لأوامر بالريون كتنترول ترسل من أحد مشاخر حزب الاصلاح المتشدد الذي يقود أحزاب المشترك علناً والحكومة من الباطن.. وليس أدل على ما نقوله هنا إن قرارات الاقصاء التي نفذها وزير

المالية صخر الوجيه مؤخراً بحق أكثر من مائة مؤتمري بصورة تعسفية ومخالفة للقوانين وإجراءات التعيين حاولت إلى جانب تنفيذ أوامر (الشيخ) إخفاء عمليات الفساد التي يمارسها في وزارة المالية منها ما جاء من اتهام مصدر رئيس الشهر المنصرم لهذا الوزير الحاقق حتى على نفسه انه «متمرد على القرارات والقانون

كما سمعنا الخطابات والشعارات الرنانة وكم قرأنا المصقات في الشوارع وجدران البيوت الناقدة للفساد والمفسدين.. والتي كانت تنذر بخطر قادم وأن البلد تسير إلى الهاوية وأن السبب في ذلك المؤتمر الشعبي العام.. شعارات مغزاهم الوقيعة بين اليمانيين، واليوم لا ندري لماذا لم نسمع منهم أحداً أبداً يتحدث باللغة السابقة عن الفساد والمفسدين مع العلم أن الفساد زاد انتشاراً في مفاصل الدولة وأصابها إصابات موجهة.. لا أمن ولا استقرار، لا حياة كريمة.. أوضاع ساءت وازدادت سوءاً، لم يصل بنا الحال لا في صيف ٩٤م ولا في حروب صعدة الستة أزمة طاحنة لم يشهد لها اليمن مثيلاً في تاريخه.. الفساد اليوم استشرى وتجدد واستنصاه لن يتم إلا باستئصال من أتوا ليحذروه ويوطدوه..

لقد سمع الشعب اليمني من كان يبكي بل ويتباكى عن الشعب - بالقول: إن من حقه أن يعيش عيشة طيبة هنيئة رغبة - بات اليوم يكشر أنيابه.. لقد أنساهم الكرسي ذكر المواطن الكادح فاصموا وعموا وأصرروا أصراً عجيباً، وقبة البرلمان تكبروا وتجبروا لإقرار جرعة الديزل ليزداد المواطن



علي عمر الصيعري

آثارنا مسؤوليتنا الحضارية

من نافلة القول إن تراثنا اليمني أصبح موضع اهتمام العالم أجمع باعتباره تراثاً إنسانياً مهماً على الدرب الحضاري، لكونه بشهادة العديد من المختصين في علم الآثار والباحثين (يشكل جزءاً مهماً من الجذور الحضارية التي ابنتى المدن العريقة على صعيد الشرق الأدنى القديم) كما أشار إلى ذلك الدكتور عبدالحليم نور الدين في كتابه القيم (... الآثار اليمنية)..

لأن الحقيقة المرّة التي نعايشها منذ عقود غابرة وإلى يومنا هذا تشير إلى أن نصيب التنقيب عن الآثار والحفاظ عليها في بلادنا قليل ولا يرقى إلى حجم وأصالة وقدم تراثنا اليمني وأهميته ليس بالنسبة لليمن فحسب بل وللآثاريين والدارسين المعنيين بتقصي آثار حضارة الشرق الأولى القديم وتحديد حضارات الجزيرة العربية القديمة.

ويعود الفضل في شد انتباه العالم إلى التراث الأثري اليمني، منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، إلى الرحالة الذين قدموا إليها أمثال الدنمركي نيبور عام ١٧٦١م، وارتونفي ١٨٤٢م، وهاليفي ١٨٦٩م، وبعدها توالى رحلات الاستكشاف من أوروبيين ومصريين وسوريين والأمريكي ونيل فيليبس عام ١٩٥٠م الذي دشّن أول بعثة تنقيب عن الآثار في اليمن امتدت إلى (شبوة) وسميت بعثة (فيليبس) وهي البعثة التي نقبت عن الآثار (بشبوة) في محيط مدينة (تمنع) عاصمة الدولة القبتانية حيث اكتشفت آثار المعبد الكبير وما يطلق عليه اسم القصر القبتاني إلا أنها توقفت عن العمل في العام ١٩٥٢م، وبعدها توالى بعثات الاستكشاف والتنقيب عن الآثار إلى يومنا هذا.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في التنقيب والحفاظ على آثارنا القديمة إلا أن أيادي التخريب والتخريب لا تزال تعيثُ فساداً في تراثنا اليمني منذ عهد الاستعمار والسلطين المتنفذين الامميين - سابقاً، الذين لعبوا دوراً في نهب وسلب واغتصاب آثارنا وعلى وجه الخصوص في المحافظات الجنوبية ومارسوا نهبهم سرا وعلانية في العديد من المحافظات والمناطق مثل المواقع الأثرية القديمة في محيط ميناء (بئر علي) بشبوة والمعروف قديماً بميناء (قنا) والقرى الأثرية الملمورة على مقربة من (حصن الغراب) بذات الميناء، ومعبد القمر بحضرموت الوادي (ريبون)..

إلى جانب عوامل طمس وتخريب الآثار جراء الزحف العمراني الذي يزحف على ما تبقى منها تحت الأرض نتاج البناء العشوائي واقتلاع الأحجار ذات النقوش الأثرية لتستخدم في ذلك البناء جهلاً بقيمتها الأثرية الثمينة، ناهيك عن عامل رصف وسفلة بعض الطرقات ومشاريع الصرف الصحي إذ يساهم الأول منهما على طمس معالم مهمة يستدل بها المنقب الأثري على وجود هذه الآثار تحت الأرض، والثاني يضر بالآثار القائمة أو المطمورة بسبب الرطوبة وتحلل التربة.

لقد كان بالإمكان المحافظة على ما اندثر ونهب من آثارنا لو اهتمت جهات الاختصاص بعملية المسح الأثري الشامل لنحدد بواسطتها المواقع والمناطق الأثرية ونوقف الزحف العمراني وسفلة الطرقات المهدهة لها.

كما ان تسجيل الآثار والمواقع تسجيلاً علمياً شاملاً عن طريق تصوير الأثر تصويراً فوتوغرافياً، ورفع الأثر رفعا هندسياً، وتوصيف الأثر توصيفاً أثرياً، ونسخ النقوش والزخارف نسخاً جيداً ينجزه أثري متخصص كما أشار الدكتور عبدالحليم نور الدين، كل هذا يساهم خطوة مهمة على درب العناية بالتراث الأثري لبلادنا اليمن.

نبهة أحمد محصور

في الوقت الذي تستعد فيه بلادنا لاحتضان مؤتمر الحوار الوطني الذي تتطلع إليه أنظار العالم عامة واليمانيون خاصة، مازال هناك الكثير من القلق خاصة وأن هناك من يدعو إلى تجزئة الوطن تحت مسمى الديمقراطية، متناسين طبيعة اليمن الموحدة في لغتها وعاداتها وتقاليدها، كما ان هناك الكثير من التساؤلات حول الألية التي سيتم فيها هذا الحوار وكيف سيتم اختيار ممثلين في الحوار الوطني بشكل يضمن العدالة في التمثيل لكافة فئات المجتمع، هذا الحوار الذي يأمل فيه اليمانيون الكثير والكثير لانتشالهم من برائن هذه الأزمة التي نسجها عنكبوت ما يسمى بـ«الربيع العربي».

هذا الحوار الذي يجب أن تتم التهيئة الكاملة له بدءاً من أروقة الحكومة التي بات المواطن اليمني يشعر